

الاعتصام

المسألة السابعة في تعيين هذه الفرق .

وهي مسألة - كما قال الطرطوشي - طاشت فيها أحلام الخلق فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عينوها لكن في الطرائف التي خالفت في مسائل العقائد فمنهم من عد أصولها ثمانية فقال : كبار الفرق الإسلامية ثمانية : (1) المعتزلة و (2) الشيعة و (3) الخوارج و (4) المرجئة و (5) النجارية و (6) الجبرية و (7) المشبهة و (8) الناجية .
فأما المعتزلة فافترقوا إلى عشرين فرقة وهم : الواسلية والعمرية والهديلية والنظامية والأسوارية والإسكافية والجعفرية والبشرية والمزدارية والهشامية والصالحية والخطابية والحديثة والمعمرية والثمامية والخياطية والجاحظية والكعبية والجبائية والبهشمية .
وأما الشيعة فانقسموا أولاً ثلاث فرق : غلاة وزيدية وإمامية .

فالغلاة ثمان عشرة فرقة وهم : السبئية والكاملية والبيانة والمغيرية والجناحية والمنصورية والخطابية والغرابية والذمية والهشامية والزرارية واليونسية والشيطانية والرزامية والمفوضة والبدائية والنصيرية والإسماعيلية وهم : الباطنية والقرمطية والخرمية والسبعية والبابكية والحمدية .

وأما الزيدية فهم ثلاث فرق : الجارودية والسليمانية والبتيرية .
وأما الإمامية ففرقة واحدة فالجميع اثنتان وأربعون فرقة .
وأما الخوارج فسبع فرق وهم : المحكمة والبيهسية والأزارقة والنجدات والعبدية والأباضية وهم أربع فرق : الحفصية واليزيدية والحارثية والمطيعية .

وأما العجاردة فأحدى عشرة فرقة وهم : الميمونة والشعيبية والحازمية والحمزية والمعلومية والمجهولية والصلتية والثعلبية أربع فرق وهم : الأخنسية والمعبدية والشيبانية والمكرمية فالجميع اثنتان وستون .

وأما المرجئة فخمسة وهم : العبيدية واليونسية والغسانية والثوبانية والثومنية .

وأما النجارية فثلاث فرق وهم : البرغوثية والزعفرانية والمستدركة .

وأما الجبرية ففرقة واحدة وكذلك المشبهة .

فالجميع اثنتان وسبعون فرقة فإذا أصبغت الفرق الناجية إلى عدد الفرق صار الجميع ثلاثاً وسبعين فرقة .

وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة في تكلف المطابقة للحديث الصحيح لا على القطع بأنه المراد إذ ليس على ذلك دليل شرعي ولا دل العقل أيضاً على إنحصار ما ذكر في تلك العدة من

غير زيادة ولا نقصان كما أنه لا دليل على اختصاص تلك البدع وقال جماعة من العلماء : أصول البدع أربعة وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا وهم : الخوارج والرواقص والقدرية والمرجئة .

قال يوسف بن أسباط : ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة : فتلك اثنتان وسبعون فرقة والثالثة والسبعون هي الناجية .

وهذا التقدير نحو الأول ويرد عليه من الإشكال ما ورد على الأول .

فشرح ذلك الشيخ أبو بكر الطرطوشي C شرحا يقرب الأمر فقال : لم يرد علماؤنا بهذا التقدير أن أصل كل بدعة من هذه الأربع تفرقت وتشعبت على مقتضى أصل البدع حتى تحملت تلك العدة لأن ذلك لعله لم يدخل في الوجود إلى الآن قال : وإنما أرادوا أن كل بدعة ضلالة لا تكاد توجد إلا في هذه الفرق الأربع وإن لم تكن البدعة الثانية فرعا للأولى ولا شعبة من شعبها بل هي بدعة مستقلة بنفسها ليست من الأولى بسبيل .

ثم بين ذلك بالمثال بأن التقدير أصل من أصول البدع ثم اختلف أهله في مسائل من شعب القدر وفي مسائل لا تعلق لها بالقدر فجميعهم متفقون على أن أفعال العباد مخلوقة لهم من دون الله تعالى .

ثم اختلفوا في فرع من فروع القدر فقال أكثرهم : لا يكون فعل بين فعلين مخلوقين على التولد أحال مثله بين القديم والمحدث .

ثم اختلفوا فيما لا يعود إلى القدر في مسائل كثيرة كاختلافهم في الصلاح والأصلح : فقال البغداديون منهم : يجب على الله تعالى فعل الصلاح لعباده في دينهم . ويجب عليه ابتداء الخلق الذين علم أنه يكلفهم ويجب عليه إكمال عقولهم وإقذارهم وإزاحة عليلهم .

وقال البصريون منهم : لا يجب على الله إكمال عقولهم ولا أن يؤتيهم أسباب التكليف .

وقال البغداديون منهم : يجب على الله - تعالى عن قولهم - عقاب العصاة إذا لم يتوبوا والمغفرة من غير توبة سفه من الغافر .

وأما المضربون منهم ذلك